لإحياء المواقع المحروقة من جديد

مدير زراعة اللاذقية لـ«الوطن»: خطة تشجير تستهدف ٩٠٠ هكتار بـ٢٢٠ ألف غرسة حراجية

اللاذقية- عبير محمود

بيّن مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن خطة التحريج المقررة لموسم ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ تبلغ مساحة (٩٠٠هكتار) من المقرر أن تزرع فيها (٣٢٠٥٠٠) غرسة حراجية موزعة على مجموعة من المواقع ضمن المحافظة، مشيراً إلى بدء العمل بكل المواقع من خلال حفر الجور وزراعة الغراس.

وأكد دوبا أهمية استعادة الغطاء النباتي الأخضر للمواقع التي تضررت من الحرائق، لافتاً إلى التحضير للاحتفال المركزي بعيد الشجرة الثاني والسبعين في موقع بيت زنتوت في منطقة القرداحة التي سيزرع فيها نحو ١٠٠٠٠ غرسة حراجية متنوعة من (الصنوبر الثمري- الأرز- الغار- السنديان) على مساحة /١٥/ هكتاراً.

من جهته، قال رئيس دائرة الحراج في مديرية الزراعة باللاذقية جابر صقور لـ«الوطن»: تم مؤخراً تنفيذ ٩ حملات تشجير بـ١١٥٥٠ غرسة متنوعة من الصنوبر ثمري وروبينيا، غار، خرنوب، ريحان، مبيناً أنه تمت زراعتها على مساحات واسعة في مواقع جبل الحرة، الفجر، بللوران، أم الطيور، قلعة المهالبة، بيت زنتوت.

وأوضح صقور أن حملات التشجير تتم حرصاً على تكريس مفهوم الاستدامة في زراعة الأشجار الحراجية وزيادة مساحة الغطاء النباتي الأخضر والمحافظة على الغابات وضمان استمرارية القيام بدورها الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

وأردف بالقول: إنه بهدف زيادة رقعة الغابة والمحافظة عليها، يتم سنوياً وفق خطط إنتاج الغراس الحراجية في المشاتل التابعة لدائرة الحراج (الهنادي- بسماليخ- البلاط -البارد- الجوبة) ومن ثم تحريج بعض المساحات الحراجية المحروقة أو ذات التغطية الحراجية الضعيفة وكذلك المواقع المعتدى عليها والصادرة بها قرارات نزع يد ويتم العمل بدءاً من جمع البذور الحراجية من الغابات المنتشرة في المحافظة وتجهيزها في المشاتل وفي النهاية نقلها إلى مواقع التحريج المقررة.

وأضاف رئيس دائرة الحراج: يتم سنوياً إنتاج عدد من الغراس الحراجية لزوم تنفيذ خطة التحريج وتأمين احتياجات المواطنين الراغبين بشراء بعض الغراس الحراجية وكذلك رفد القطر اللبناني الشقيق حيث بلغ عدد الغراس الجاهزة للتوزيع لهذا الموسم ٥٩٧٣٩٥ غرسة حراجية.

وذكر صقور أن خطة التحريج في شعبة حراج قسطل معاف المقرر تحريجها هذا الموسم ٣٢٠ هكتاراً تم استصلاحها خلال الأعوام الماضية نظراً لضعف التجدد الطبيعي في هذه المواقع، إضافة إلى أن الاستصلاح يحسن من خواص التربة ويؤمن المهد المناسب للبذرة، مضيفاً: إن المساحة المقررة في شعبة حراج ربيعة ٤٩ هكتاراً وفي شعبة حراج الحفة ٢١٥ هكتاراً وفي شعبة حراج القرداحة ٢٧٠ هكتاراً وفي شعبة حراج عين عيدو ٩ هكتارات إضافة إلى ١١٧ هكتاراً مواقع متفرقة وأراض مكسورة في كل أرجاء المحافظة.

وعن أهمية الغراس الحراجية، قال صقور: يتم التوجه إلى زراعة الغراس الحراجية المتعددة الأغراض كغراس الصنوبر الثمري والغار والخرنوب لكونها ذات قيمة غذائية واقتصادية وأكثر جمالية للغابات ومرغوبة بشدة من سكان المجتمع المحلي، كما يتم التركيز على زراعة عريضات الأوراق لكونها أقل حساسية للحرائق بحيث تزرع على جوانب الطرق وكأشرطة عازلة بين الأشجار وخاصة الصنوبريات، مع العلم بأن خطة إنتاج الغراس الحراجية للموسم ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تبلغ (٧١٠٠٠٠) غرسة حراجية موزعة بين غراس الصنوبر الثمري والصنوبر البروتي والأرز والشوح والروبينيا والخرنوب والغار والكينا والحور إضافة إلى أنواع حدائقية مختلفة.

في السياق، كانت اللجنة الفرعية للتشجير في محافظة اللاذقية، قد أكدت أهمية حملات التشجير التي تتم في المحافظة والتفاعل الإيجابي معها من قبل كل الفعاليات المجتمعية والأهلية والمنظمات والنقابات والجهات العامة وتعاون مديرية الزراعة معها لإنجاحها، وبذل كل الجهود لمنع المخالفات والتعديات على الغابات والمناطق الحراجية على مستوى المحافظة.

١٣٢ ضبطاً بحق أشخاص قطعوا وخزنوا ونقلوا الأشجار الحراجية في حلب

حرصوني لـ«الوطن»: ٤٢٨٠٠ كغ حطب تمت مصادرتها وإحالة حائزيها إلى القضاء

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني عن ضبط عدد كبير من المعتدين على الحراج، وتم تنظيم ضبوط حراجية بلغ عددها /٧٧/ ضبطاً حراجياً لمخالفين يقومون بقطع الأشجار الحراجية في مختلف المناطق.

وأضاف مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن»: إن ذلك تم من خلال عمل الضابطة الحراجية في محافظة حلب، المستنفرة على مدار الساعة بجولات ليلية ونهارية للحد من ظاهرة التعديات على الغابات التي تؤدي إلى الضرر الجسيم في البيئة وانجراف التربة.. وغيرها من الأضرار.

فقد تم أيضاً تنظيم /٣٠/ ضبطاً حراجية لمخالفين يقومون بتخزين ونقل الحاصلات الحراجية بقصد الاتجار بها والمنفعة المادية من ضمنها /٢٥/ ضبطاً حراجياً لنقل وتخزين الأحطاب، حيث كانت كمية الأحطاب المصادرة خلال هذا العام /٤٢٨٠٠/ كغ حطب متنوع وأن هذه الكميات قد تم قطعها وتهريبها من عدة مواقع حراجية في الجمهورية العربية السورية.

وشدد حرصوني على ضرورة الحرص في الحفاظ على تلك الثروة الحراجية لكونها ثروة وطنية ولذلك كنا متابعين لأجل إحالة هؤلاء المخالفين إلى القضاء لينالوا جزائهم العادل من دفع غرامات وعطل وضرر ومحاسبتهم بعقوبات تصل إلى التوقيف بالسجن من (٦ أشهر إلى سنتين) مع حجز الأدوات والآليات المستخدمة في تلك المخالفات وتتم مصادرة الأحطاب وإدخالها إلى مستودع الحراج بشكل أصول ليتم بيعها عن طريق المزاد العلني فيما بعد ويتم تسديد القيمة المادية للخزينة العامة للدولة.

وكانت «الوطن» قد رصدت ازدياد ظاهرة قطع الأشجار الحراجية في عدد من المناطق وخاصة الواقعة منها خارج سيطرة الدولة، حيث تعمل المجموعات الإرهابية الموجودة في تلك المناطق على بيع مساحات واسعة من الغابات للتجار لقطعها وبيعها ليس بدافع الحاجة إلى التدفئة كما يقول عدد ممن تواصلنا معهم، إنما من أجل التجارة، لأن أسعار المحروقات في تلك المناطق متوافرة وبأسعار رخيصة نتيجة نهب النفط السوري من منطقة الجزيرة.

ويؤكد عدد من أبناء منطقة عفرين أن هناك قطعاً منظماً لأشجار الزيتون في اغلب قرى منطقة عفرين وبيعه للجانب التركي من المجموعات الإرهابية بالتعاون مع تجار من الطرفين.

وفي محافظة إدلب أكدت مصادر خاصة لـ«الوطن» أن هذه المحافظة الخضراء أصبحت تعاني جداً من عمليات قطع الأشجار الحراجية، وحتى المثمر مثل الزيتون والتين والكرز، ويتولى هذه العمليات عصابات منظمة تدعمها المجموعات الإرهابية. وقد نقل لنا عدد من المواطنين بحسرة هذه التعديات التي إن استمرت فلن تبقى شجرة واحدة في إدلب، وكما الحال في ريف حلب وكذلك في إدلب يؤكد المواطنون أن الغاية تجارية وليست حاجة لأن المازوت متوافر في تلك المناطق نتيجة تهريبه من منطقة الجزيرة.

كيف تفسر «الصحة» نقص الأدوية في المشافي العامة؟

مدير المشافي لـ«الوطن»: الإشكالية في موازنة المشافي مقارنة بالارتفاع المفاجئ لأسعار الأدوية

الوطن

على باب قسم الإسعاف في مشفى الأطفال يقف سويدان القادم من الجزيرة السورية، بعد تشخيص إصابة ابنه البالغ من العمر شهراً بانحلال الدم الوليدي.

يقول سويدان: يحتاج ابني إلى الغلوبولين المناعي، والدواء غير موجود في المشفى، نصحني الأطباء بتأمين الدواء من الخارج والذي يبلغ سعره ٣ ملايين ونصف المليون، مبيناً أن تأمين المبلغ أشبه بالمستحيل، مما دفعه للجوء إلى الجمعيات الخيرية التي تكفلت بجزء منه.

يشتكي أغلب مَنْ يراجع المشافي الحكومية من نقص الأدوية والمعدات الطبية اللازمة وخاصة الأدوية الإسعافية، مما يدفعهم إلى شرائها من الخارج بأسعار مرتفعة، فالمشافي الحكومية هي الملجأ الوحيد لأصحاب الدخل المحدود، وتأمين بعض الأدوية بالنسبة لهم يشكل كارثة حقيقية لكون سعرها يفوق دخلهم السنوي مما يدفع بعضهم إلى اللجوء للجمعيات الخيرية.

وأكد الدكتور نادر عيد أخصائي حديثي الولادة في مشفى الأطفال لـ«الوطن» أن المشفى يطلب حاجته من المستلزمات الطبية وفق آلية استجرار الأدوية من وزارة الصحة السورية بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية فارمكس، مع الالتزام بحصرية الطلب عن طريق «فارمكس»، مشيراً إلى أن المشفى يتلقى الدعم من بعض الجمعيات التي تسعى إلى تأمين بعض المستلزمات الطبية المرتفعة الثمن والأدوية الإسعافية.

لـ«الوطن» أن هناك نقصاً في الأدوية نتيجة الوضع الاقتصادي، وضعف الموازنة الموضوعة مقارنةً بالاحتياجات الطبية المطلوب توفيرها، وخاصةً الأدوية الإسعافية التي غالباً ما تكون مرتفعة الثمن، وأوضح أنه من غير المسموح للمشفى بالشراء المباشر للأدوية وهذا يعود إلى قرار الاستجرار المركزي للأدوية، وبيّن أن من لديه مريض في المشافي الحكومية يتحمل أعباء كبيرة وخاصة في توفير الأدوية الإسعافية التي غالباً ما تكون أسعارها بالملايين.

بدوره أكد مدير المشافي في وزارة الصحة الدكتور إياد حماد في حديثه لـ«الوطن» أن هناك إجراءات معينة لتأمين الأدوية للجهة الطالبة من المشافي الحكومية، متبعين آلية الاستجرار المركزي للأدوية والمستلزمات الطبية، ويعمل بها وفق إجراءات معينة مرتبطة بالوزارة واللجنة الاقتصادية والموردين والدفع، مبيناً أن «فارمكس» التابعة لمؤسسة التجارة الخارجية هي الجهة المسؤولة عن استجرار وتأمين الأدوية من الخارج.

وحول التداعيات والإشكاليات التي خلفها قرار الاستجرار المركزي لكونه حسب رأي بعض الأطباء العاملين في المشافي الحكومية ساهم بإفراغ المشافي بسبب عدم قدرة المشافي من الشراء المباشر لاحتياجاتها حتى البسيطة منها، كما أوضح حماد أن الإشكالية ليست بالقرار بل بسبب انقطاع المواد الأولية وصعوبة تأمينها، فوزارة الصحة تعتمد على الشركات المصنّعة، التي قد تتوقف عن تصنيع بعض الأدوية لعدم توافر المواد الأولية، وأشار إلى أن بعض أصناف الأدوية قد توجد في الشهر الأول أوالثاني من السنة ثم تنقطع، لذلك قبل توجيه الاتهام إلى آلية عمل القرار علينا أن نطرح تساؤلات حول نوعية الأدوية المفقودة وهل هي مصنّعة محلياً أو خارجياً.

وحول الآلية المتبعة في تمويل المشافي الحكومية بيّن حماد أن كل هيئة مستقلة (مشفى) لديها موازنة خاصة من وزارة المالية وبناءً على هذه الموازنة ترتب الهيئة الصحية احتياجاتها من الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية، وهذا يحتاج إلى تقدير دقيق من إدارة المشفى لاحتياجاتها السنوية، لكن الإشكالية في وضع الموازنة تكمن بسبب ارتفاع سعر الأدوية والمستلزمات الطبية خلال العام، فعلى سبيل المثال صرف ١٠٠ مليون لشراء كل الكمية المطلوبة من الأدوية قد لا تكفي إلا لشراء نصف الكمية بسبب الارتفاع المفاجيء الذي يحصل ما يؤدي إلى نقص بالكميات المطلوبة.